البعد الإنجازي للكلام في كتاب مقدمة تفسير ابن النّقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن

The Achievement Dimension of Saying in the book Introduction to Interpretation "MokadimatTafssir" of Ibn Al-Naqib in the Science of Explanation, Meaningsmarvels, and Miracles of the Qur'an

نجاة مراح[1] *، مسعود صحراوي[2]

[1] جامعة عمار ثليجي، الأغواط، مخبر اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، الجزائر
merah.nadj@gmail.com

[2] جامعة عمار ثليجي، الأغواط، مخبر اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، الجزائر
hammaboutaleb56@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2021/05/19 تاريخ: النشر: 2021/06/06

الملخص:

تهدف التداولية كنسق معرفي استدلالي حديث إلى جعل الفعل الكلامي ذا أثر إنجازي واضح في مختلف المواقف التواصلية بين المتخاطبين عن طريق الوقوف على أغراض المتكلم المقامية من خلال معرفة الاستراتيجية الخطابية للنص. وتكمن أهمية هذا الاتجاه في كونه قد ساهم في تغيير النظرة التقليدية السائدة في معالجة الظاهرة اللغوية المهتمة بالاستعمال المعرفي والوصفي للغة، حيث صارت في ظل هذا التوجه قوة فاعلة في الواقع ومؤثرة فيه.

وقد كان سعينا من خلال هذا البحث إلى استثمار "ظاهرة الأفعال الكلامية" في دراسة موروثنا البلاغي ومحاولة التأصيل لهذه النظرية ضمن هذا التراث الغني بتنوع مباحثه وعمق قضاياه. ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث موسوما ب:"البعد الإنجازي للكلام في كتاب مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن".

الكلمات المفتاحية:الأفعال الكلامية، العملية التّبليغية، الأقوال، الأثر الإنجازي، الأفعال.

* المؤلف المرسل

Abstract:

As a modern inferential cognitive format, pragmatismaims to make the verbal action have a clearachievementeffect in the various communicative situations between the interlocutors by standing up to the speaker'spurpose of denominationthroughknowledge of the discursive strategy of the text. The importance of this trend lies in the factthatit has contributed to change the prevailingtraditionalview in addressing the linguisticphenomenonconcernedwith the cognitive and descriptive use of language, as it has become in light of this trend an effective and influential force in reality.

We aim through this research to invest the "verbal actphenomenon" in the study of ourrhetoricalheritage and try to consolidatethistheorywithinthisheritagerich in the diversity of its investigations and the depth of its issues.Fromthis point of view, thisresearchcametaggedwith: "The achievement dimension of the statement in the book Introduction to the Interpretation of Ibn Al-Naqib in the Science of Explanation, Meanings, marvels and Miracles of the Qur'an."

Key words: verbal actions - the communicative process - utterances - achievementeffect - actions.

مقدمة:

انبرى ثلة من الفلاسفة وعلماء اللغة إلى دراسة مختلف استعمالات الفرد للغة في شتى مناحي الحياة وبحث المواقف المتصلة بهذا الاستعمال، مثل كيفية استعماله لها، وغرضه من استعمالها، وأثر هذا الاستعمال وتداولها بين مستعمليها ومعرفة الفروقات بين مستعمليها عند استعمالها والتعرف على معيقاتها وسبل حلها وإنجاح عملية استعمالها.

ثم إن أهمية نظرية الأفعال الكلامية نابعة من اهتماماتها التداولية بتحليل مختلف خطابات المتكلمين، باعتبارها تمثل منهجاِ جديدا في التواصل يهدف إلى إنجاز للأعمال بواسطة الأقوال، أو تحقيق للأفعال وإحداث آثار مختلفة في مواقف اجتماعية كثيرة:كالنهي والإخبار والأمر وإبرام عقد

أو فسخه والوعد والشكر والوعيد والتهنئة والبيع والشراء والوصية والدعوى والإقرار...إذ ليس الهدف من النصوص والخطابات مجرد سرد أقوال أو تبادل أخبار وتقريرها، وإنما تضطلع شتّى هذه النصوص الأدبية والخطابات، بل حتّى خطاباتنا اليومية بمهمة كبيرة ألا وهي تغيير وضع المتلقي وأفكاره ومعتقداته وتغيير سلوكاته، والدفع به إلى إنجاز أعمال ما أو الإحجام عنها عبر مجموعة من الأقوال والأفعال الإنجازية بمختلف العناصر التي تقوم عليها وهو ما أقرّته التداوليات التحليلية مع أبرز روّادها المحدثين أمثال: أوستين، جون سيرل، بول غرايس....

1-ثنائية الخبر والإنشاء في التّراث اللساني العربي:تعتبر نظرية الأفعال الكلامية الدّعامة الرئيسية والنّواة المركزية التي قامت عليها جلّ الأعمال التداولية، وقد اشتغل بالبحث في هذه الظاهرة الأسلوبية ثلّة من العلماء العرب القدامى على اختلاف وتعدّد مشاربهم ومذاهبهم وتوجّهاتهم الفكرية، وخصّصوا لها حيّزا كبيرا من مؤلّفاتهم وتعمّقوا في دراسة قواعدها ومعانيها وتقسيماتها من أمثال:"أبي بشر عمرو بن قنبر المعروف بسيبويه (ت حوالي 180هـ)، وأبي نصر الفارابي (ت338هـ) والقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي (ت415هـ)، وأبي علي بن سينا(ت428هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (المتوفى سنة471هـ)، ونجم الدين الكاتبي القزويني(ت493هـ)، وأبي يعقوب السكاكي (ت626هـ)، وسيف الدين الآمدي(ت631هـ)، وشهاب الدين القرافي (ت684هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، ومُحَمَّد بن علي الجرجاني (ت729هـ)، وجلال الدين الخطيب القزويني (ت739هـ)، والشريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني (ت816هـ)، وسعد الدين التفتازاني (ت حوالي 792هـ)، وشراح مختصره وغيرهم...."[1] وعلى الرغم من تعدد التّوجهات العلمية لهؤلاء العلماء وتباين آرائهم في كثير من أصول هذه الظاهرة الأسلوبية أو فروعها أو تطبيقاتها، ورغم اختلاف أدواتهم الإجرائية في تحليل اللغة فهم"يلتقون على صعيد إجرائي هام، ولاسيما المتأخرين منهم، وهو أنهم توغّلوا في استعمال أدوات التحليل المنطقية، وهي على قدر كبير من الدقة والتجريد... "[2].

لقد كانت دراسة العلماء العرب لهذه الظاهرة ضمن مباحث "علم المعاني"ذي الصلة بالسياق، حيث يرى "ابن النّقيب" أنّ المتأخّرين وجّهوا اهتمامهم إلى التّنوق في البحوث اللّفظية والاهتمام

بالحوار والجدل في الألفاظ لا في الأغراض والمقاصد ممّا أدّى إلى ضعف في الأسلوب وأنّى لكتبهم أن تصل بدارسها إلى ما يروم من فائدة أو تكون مثلا يحتذى[3].

فتحقيق "مبدأ الإفادة" في الخطاب هو ما يهتمّ به ابن النّقيب، وفي ذات السّياق يؤكّد "أبو يعقوب السكّاكي" على ضرورة الاهتمام بخواص تراكيب الكلام المفيدة في قوله:"اعلم أن علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[4]، ثم يوضح مقصوده من خواص تراكيب الكلام حيث يقول:"وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جاريا مجرى اللازم له"[5]

ويظهر من قول السكّاكي أن اهتمام علماء العرب خاصة علماء المعاني منهم كان منصبّا بالخصوص على دراسة "التراكيب الدالة المفيدة "ذات الدلالة المباشرة"، و"الملاحظ أن العلماء العرب عامة كثيرا ما كانوا يركزون على دعامة "الإفادة"في دراستهم للجملة والنص، إذ هي مناط التّواصل بين مستعملي اللغة، فقد كانت مراعاتها من قبل علمائنا عنوانا على أي دراسة لغوية وظيفية جادّة" [6].

كما نجد أيضا "الخطيب القزويني"يراعي في اهتمامه بثنائية "الخبر والإنشاء" مبدءا هامّا هو "مطابقة المقال للمقام"وهو مبدأ لا ينفصل عن تعريف البلاغة نفسها إذ يقول عن بلاغة الكلام بأنّها "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[7]، كما يعرّف علم المعاني بأنه:"علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[8]، وبذلك نجد العلماء العرب قد أشاروا إلى بعض المفاهيم التي تقوم عليها الأبحاث التداولية الحديثة كـ"مبدأ القصدية "و"الإفادة"....

وقد ميّز العلماء العرب القدامى بين ثنائية الخبر والإنشاء حيث اتّسم هذا المبحث بعدم الاستقرار والاكتمال، فلم يستو على سوقه منذ الوهلة الأولى إلا بعد أن مرّ بمراحل و أطوار انتقل فيها من مجرد آراء وملاحظات متفرقة إلى نظرية مكتملة قائمة بذاتها، قائمة على أسس علمية، ناضجة المباحث والأصول لاسيما بعد اعتماد أدوات التحليل المنطقي والتداولي. وقد قام

الباحث"مسعود صحراوي" بتحديد المعايير التي اعتمدها العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء في مختلف المراحل، وفي ذلك يقول :"..وهذه المعايير، في تقديرنا، نوعان : معايير منطقية ومعايير تداولية .ولكنها كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثمّ يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي"[9]، وعلى العموم فقد حدّد الدارسون ثلاثة معايير كانت الأكثر تداولا وشيوعا في مصنفات هؤلاء العلماء وهي:

أولا :معيار الصدق و الكذب:

اتفق ثلة من علماء هذه المرحلة من عمر البلاغة على اعتبار معيار الصدق والكذب حدا فاصلا بين الخبر والإنشاء، [10] والنصوص المأثورة عنهم تدل عن إجماعهم على ذلك.

يبدو من مؤلّفات هذه الفترة أن بعض البلاغيين العرب القدامى كانوا على رأي أبي يعقوب السكاكي الذي تزعّم القول بتعذّر تعريف الخبر والطلب تعريفا حديا"، [11] وبذلك فهو يستغني عن تعريفه وهو لم يستعمل مصطلح الإنشاء بل قسّم اللّفظ إلى خبر وطلب، وما يميزهما عن بعضهما هو احتمال الصّدق والكذب من عدمه، وفي ذلك يقول:" العلم بالصادق والكاذب، كما يشهد له عقلك، موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب.هذا والحدود التي تذكر كقولهم : الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب، أوالتصديق والتكذيب"[12].

أما الجاحظ فاتخذ موقف المنكر لانحصار الخبر في الضّربين السّابقين حيث أضاف قسما ثالثا لا يمكن للخبر أن يتّصف فيه بالصدق أو الكذب كالآتي:

-"الخبر الصادق : وهو الذي يطابق الحكم فيه الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه.

-الخبر الكاذب: وهو الذي لا يطابق فيه الحكم الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه.

-الخبر غير الصادق ولا الكاذب: هو الذي يطابق فيه الحكم الواقع أو لا يطابقه، مع عدم اعتقاد المخبر له".[13]

وفي نفس الصّدد يذكر "جلال الدين السيوطي" الاختلاف الحاصل بين العلماء في أقسام الكلام يقول:" وقال كثيرون :ثلاثة:خبر، وطلب، وإنشاء، قالوا:لأن الكلام إما أن يحتمل التّصديق والتّكذيب أو لا.الأول:الخبر والثاني:إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطّلب"[14].وهنا يظهر من قول السيوطي تفريق وتمييز العلماء بين أقسام الكلام باعتبار معيار الصدق و الكذب حدا فاصلا

وعموما فإنّ أولئك العلماء وغيرهم اعتبروا الصّدق والكذب معيارا للفصل والتّمييز بين الخبر والإنشاء، وبذلك كان تصوّرهم للخبر هو"أنه الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي يقبل الصدق والكذب"[15]، وكان تصورهم للإنشاء أيضا بأنه"كلام تام مفيد أو خطاب تواصلي ولكن لا يقبل صدقا ولا كذبا"[16].

ثانيا : معيار مطابقة نسبة الكلام النسبة الخارجية:

تخلّى العلماء في هذه المرحلة عن مذهب السكاكي بخصوص عدم إمكان التّعريف الحدّي للخبر والطلب، وسعوا إلى تحليل أكثر دقّة لمفهوميهما، حيث نجد"الخطيب القزويني "يميّز بينهما في قوله : "أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنّه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أولا يكون لها خارج .الأول الخبر، والثاني الإنشاء"[17].

وكان لهذا المعيار صداه الواسع لدى أغلب العلماء إذ نجد "ابن خلدون"يذهب في نفس اتجاه السابقين ويقرر أن "الجملة الإسنادية تكون خبرية، وهي التي لها خارج تطابقه أو لا وإنشائية، وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه".[18]

لكن هناك بعض الإشكالات التي تطرح ضمن هذا السياق، إذ يوجد بعض الجمل الخبرية من قبيل:" ستطلع الشمس غدا"، حيث يرى " التفتازاني"أنه في مثل هذا التركيب لا نجد أي نسبة خارجية للملفوظ حين التّلفظ به ويورد رأيا لحلّ هذا الإشكال مفاده أنه يكفي أن توجد النسبة الخارجية في أي وقت من الأزمنة الثلاثة، وأوضح "الدسوقي" بأن " الزمن المعتبر من الأزمنة

الثلاثة هو الموافق لما اعتبرته النسبة الكلامية، فالملفوظ السابق زمنه المعتبر هو الاستقبال، أما الملفوظ الآتي :" طلعت الشمس أمس" فزمنه المعتبر هو الماضي.

ومع ذلك، يطرح إشكال آخر مفاده هو الآخر " أن الإنشاء تماما كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها" فنحو الملفوظ :"هل زيد قائم؟" والملفوظ:"قم" تكون"النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب وللثاني طلب القيام منه، والنسبة الخارجية لهما هي الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني".

وعلى الصّعيد ذاته يوجد إشكال آخر" وهو أنه يفترض للإنشاء نسبة خارجية هي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي"، ولذا وردت ضمن هذا السياق حلول للإشكال منها القول بانتفاء النسبة الخارجية عن الإنشاء، ومن ثمّ فلا مجال أصلا للحديث عن المطابقة ولا عن عدمها، فالإنشاء " كلام ليس له نسبة أخرى (يقصد النسبة الخارجية) لأن المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام، ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها لأن المطابقة نسبة و كل نسبة لابد لها من منتسبين سابقين عليها"وهو ما أدّى "بالدسوقي" ومن وافقه الرأي إلى إيجاد معيار آخر (معيار القصد) لاعتباره حدّا فاصلا للتمييز بين الخبر والإنشاء.[19]

ثالثا : معيار القصد:

ننطلق من المقصد لإدراك الغرض من الخطاب وقد اعتبره بعض العلماء العرب فيصلا حاسما للتمييز بين الخبر والإنشاء، فالمتلقي إن لم يدرك قصد المتكلم من خطابه انتفى التفاهم بينهما، وبالتالي عدم المتكلم منفعة خطابه، وفي هذا الصّدد ينطلق الجرجاني من قاعدة مفادها أن : "الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص"[20]، فإذا اتّسم الخطاب في تركيبه وترتيبه بالتعقيد والغموض، وتطلّب تكلّفا في تفسير وشرح وحداته اللغوية انعكس ذلك سلبا على غرضه والمقصد منه وكان مآله الفشل لا محالة "فالقصد ذو أهمية كبيرة في أي تفسير نظري لمعاني الوحدات الكلامية اللغوية وإن لم يكن من خصائص الكلمات التي تتكون منها هذه الوحدات الكلامية"[21].

ومن العلماء الذين اعتدّوا بهذا المعيار وجعلوه حدّا يفصل بين هاتين الظاهرتين الأسلوبيتين" إبراهيم الشيرازي"(ت476هـ) وذلك حين قال عن الخبر أنه" يصير خبرا إذا انضمّ إلى اللفظ قصد المتكلم إلى الإخبار به كما قالوا في الأمر"[22]، فبذلك جعل قصد المتكلم من كلامه وغرضه من خطابه إلى جانب دلالة اللفظ حدّا مميّزا بينهما "فإن كان غرضه "الإخبار" مع موافقة اللفظ إياه فهو"خبر"، وإن كان غرضه غير الإخبار فالكلام "إنشاء"[23].

وضمن السياق ذاته يرى " الدسوقي" أن الفرق بين الخبر والإنشاء ليس في وجود النسبة الخارجية فهي موجودة للإنشاء كما هي موجودة للخبر، وليس في تحقّق وعدم تحقّق المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية فإنها كما قد لا تتحقق في الإنشاء قد لا تتحقق في الخبر، وإنّما الفرق بينهما في أن "المقصود" من الخبر تحقيق المطابقة بين النسبتين، وليس "المقصود"من الإنشاء ذلك"، وهو في هذا ينحو منحى تداوليا في التّفريق بين هاتين الظاهرتين " فإن محاولة الدسوقي تتجاوز إطار التفرقة على أساس التصور المنطقي وحده، أي تمييز المعنى الخبري عن المعنى الإنشائي بمعيار الصدق و الكذب أو النسبة الخارجية، إلى إطار التفرقة على أساس تداولي إذ يحيل بالدرجة الأولى على "قصد" المتكلم"[24].

ومما سبق نرى أن مفهوم القصد يعد إحدى المفاهيم الهامة والمساهمة مساهمة فعّالة في التحليل التداولي وهو قرينه تمييزية ناجعة للتفريق بين الخبر والإنشاء، ويعتقد الباحث أن "الأخذ بهذا المعيار قد ساهم في نقل التفكير اللغوي العربي من مستواه المنطقي الجاف إلى أفق تداولي"[25]،

ورغم تعدد آراء العلماء العرب واختلاف اتجاهاتهم وتنوع اقتراحاتهم في وضع هذه المعالم المميزة بين الأسلوبين ولهم في هذا الصنيع كل الفضل في وضع هذه المعايير الدقيقة التي تنم عن بعد تداولي عميق، يمكن الجمع والتأليف بين كل اختلافاتهم لصبها في قالب واحد وتصور واحد وهي النتيجة التي توصل إليها الباحث"صحراوي" فالخبر"هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية "[26] والإنشاء في تصوره" هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية"[27].

2– الفعل الكلامي في ضوء دراسة الباحثين العرب المعاصرين:

استحوذت نظرية الأفعال الكلامية على اهتمام الباحثين العرب المعاصرين الذين قدّموا مجهودات متنوّعة بحثا في الظاهرة و قواعدها ومفاهيمها وأغراضها ومقاصدها وأقسامها، مع اقتراح بدائل مصطلحية لها وأفكار ورؤى وطروحات جديدة متعلقة بها في بعض الأحيان.

ومما أنجز في هذا المجال عمل للدكتور " أحمد المتوكل " في كتابة الذي هو في الأصل أطروحة نال بواسطتها شهادة الدكتوراه[28]، ففي مجال نظرية الأفعال الكلامية، أشار المتوكل إلى اتّفاق العرب القدامى على تمييز الإنشاء من الخبر، وقد اتجه القدامى –حسبه– إلى مذهبين في تصنيفهم الأفعال الكلامية غير المباشرة، مذهب شكلي، يمثّله النحاة، ينطلق من الأشكال الجامعة بين هذه الأساليب، ومنزع دلالي وتداولي يستند إلى أغراض المتكلم، أمّا بالنّسبة للأفعال الكلامية غير المباشرة، فهناك اتّجاهان في تأويلها : اتجاه يعتبر عدم مطابقة مقتضى الحال هو المتسبّب في انتقال دلالة الفعل المباشر إلى دلالة أخرى، واتجاه آخر يعتبر أنّ البنية المنجزة تمثل الفعل المباشر وغير المباشر[29] .

ونشير في هذا الصدد إلى الدّراسة الرّائدة التي أنجزها " طالب سيد هاشم الطّبطبائي " في مؤلّفه "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب"، أبان فيه تميّزا في طرح قضايا هذه النظرية حيث كانت للباحث مواضع للنظر والمراجعة فيما يتعلّق ببعض القضايا منها :

أولا :مناقشته فكرة اتجاهات المطابقة : أعاد النّظر في فكرة اتجاهات المطابقة حين بيّن المعنى المراد من المطابقة وهذا المعنى لا يكون إلاّ تناظريا، كما بيّن المعنى المراد من اتجاه المطابقة وعلاقته بمفهوم المسئولية، وقد نفى تحقق اتجاه المطابقة المزدوج الذي جعله سيرل للإيقاعيات فاتجاه المطابقة المزدوج بين القول والعالم –حسب سيرل– يجب أن يكون ثابتا و متغيّرا في آن واحد[30].

ثانيا : إعادة النظر في الإيقاعيات : وبعد مناقشته لها، استخلص أن المحتوى القضوي في الأمريات والوعديات لا يكون إلاّ معبرا من فعل من أفعال المتكلّم إما بمجرده أو بمعيّة الغاية

المتوخّاة منه وأنّ شرط المحتوى القضوي للإيقاعيات يتميّز عن شرطه في الوعديات والأمريات، أما الموضوع فلا يكون إلا المخاطب في الأمريات و المتكلم في الوعديات[31].

ثالثا : إعادة النظر في البوحيات : بعد إيجاده لمشكلتين في تحديد البوحيات تتعلّق الأولى في أنّ بعض البوحيات تعبّر عن حالات نفسية لكن منها ما يمثّل فعلا لا انفعالا مثل : تقديم الشكر، تقديم التهنئة، تقديم التعزية ... و تتعلّق المشكلة الثانية في بعض الحالات التي قد يقبل الفعل البوحي المتضمّن في القول مع العلم بعدم وجود الصفة النفسية الملائمة عند قائله مثلا : طلب دولة ما اعتذارا من دولة أخرى . فإنّ المطلوب ههنا ليس النّدم و الألم النّفسيين[32] .وهاتان المشكلتان دفعتا " الطبطبائي " إلى تمييز صنفين من البوحيات:

البوحيات النفسية / البوحيات الاجتماعية

رابعا : إعادة النظر في التحديد و التقسيم : أعاد الباحث النظر في تحديد القوى المتضمنة في القول على أساس : كون الغرض هو بذاته تحقيق مطابقة، أو كونه تهيئة لفعل لاحق مرتبط تتحقّق به المطابقة، واتجاه المطابقة، والعالم الذي ترتبط به القوة، وصورة المحتوى القضوي للقوة[33].

وقد اتّضح له بعد مناقشته لأسس هذه النظرية إمكانية بناء نظرية موازية لنظرية سيرل في الأفعال الكلامية على أساس ما قدّمه العلماء الإسلاميون في المجالات ذات الصلة، وإنّ نظرية كهذه ستتّفق في خطوطها العريضة مع الخطوط العريضة لنظرية سيرل، لكنّها ستخالفها في تفصيلات أساسية[34].لذا وجب علينا الاستفادة الواعية من تراثنا الزّاخر واستنطاقه والتّوظيف العقلاني لمنتجات الدّرس اللغوي الغربي المعاصر ومزاوجته بما بذله أسلافنا في دراسة ظاهرة الأفعال الكلامية ومحاولة تأصيلها ضمن هذا التراث الذي مازال يحتاج لمقاربات متنوعة وكثيرة تكشف مكنوناته وتعطيه قيمته العلمية المستحقّة.

ونشير في هذه المناسبة كذلك إلى الدراسة الرّائدة للدكتور" مسعود صحراوي " وقد اعتمد فيها على دراسات علماء التّراث العربي والإسلامي وخصّ عقلا معرفيا محدّدا هو علم أصول

الفقه، حيث اهتمّ " بكيفية استثمارهم للمفاهيم والمقولات التداولية "كنظرية الأفعال الكلامية " التي بحثوها ضمن نظرية الخبر و الإنشاء، أثناء بحثهم عن الدلالات وعن الطرق التي يتّخذها النص لإفادة معنى أو لصناعة أفعال دينية – فردية كانت أو اجتماعية – بالكلمات وكيفية تعاطيهم للأساليب اللغوية والأغراض الإبلاغية التواصلية المنبثقة عنها، وقد توصّل الأصوليون إلى " اكتشاف " و " وضع " " أفعال كلامية فرعية جديدة منبثقة " عن الأفعال الكلامية الأصلية ... لم يتعرّض لها المعاصرون إذ لم تعرفها الثّقافة الغربية المعاصرة"[35]، ليستخلص أخيرا الفرق بين التصنيفين التراثيين العربي و الغربي إذ يقول : " على الرّغم من الشبه الشديد بين اصطلاح العلماء العرب وبين اصطلاح المعاصرين " الفعل المتضمن في القول " فإنّنا نرى أنّ الخلاف ليس بسيطا أو سطحيا، لأنّه قد يمكّن من تفريع صنف آخر من الأفعال الكلامية هو : " الأفعال المستدعاة بالقول " يضاف إلى " الأفعال المتضمنة في القول "[36].

وبناء على ذلك جعل أقسام الفعل الكلامي الكامل أربعا كما هو موضح في المخطط الآتي[37]:

كما تعرّض الباحث للمبادئ التداولية في تحليل النّحاة القدامى حيث تعدّ هذه المبادئ أسسا وركائز تداولية عند المعاصرين، وذلك مثل مراعاة قصد المتكلم أو غرضه من الخطاب ومراعاة حال السامع وهو ما سمّوه " بمصطلح الإفادة "، وهي الفائدة التي يحصّلها المخاطب من الخطاب،

و"السياقات " التي ينتج ضمنها الكلام ومدى نجاح التّواصل اللغوي، ومن أشدّ المبادئ حضورا في مباحثهم : مبدأ الإفادة و مبدأ الغرض، فمبدأ " مراعاة الغرض " يأتي مكافئا في القيمة التداولية لمبدأ " مراعاة الإفادة ".

فاهتمام النحّاة العرب بالأبعاد التّداولية للخطاب جعلهم يراعون عدّة مفاهيم ومبادئ في تحليلهم النّحوي وفي دراسة الجملة العربية.

3–أقسام الفعل الكلامي في كتاب "مقدمة تفسير ابن النّقيب" :

نتناول من خلال هذا الجزء بعض الأفعال الكلامية الواردة في مؤلف ابن النّقيب بالتحليل مع التعرف على أهم وظائفها التداولية من خلال المخطط الآتي :

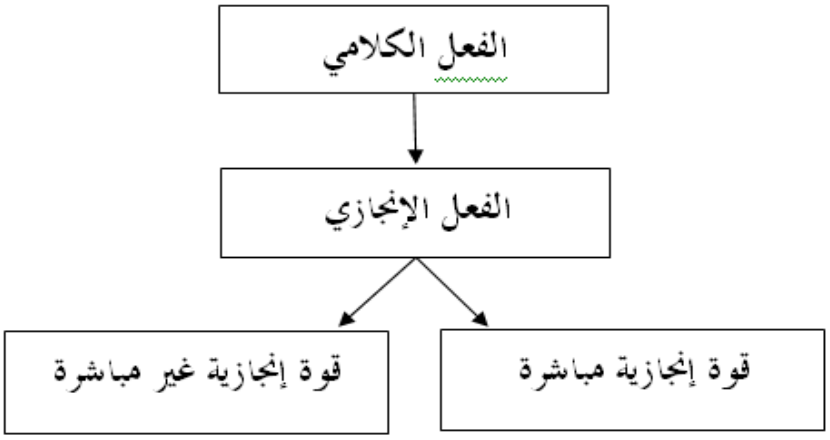

1.3. التقريريات assertives : و مما ورد من الأفعال التقريرية نذكر :

أوّلا : الإخبار :

المثال: قال تعالى :« ثُمَّ اِتَّخَذتُمُ العِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَنْتُمْ ظَالِمُونَ » { سورة البقرة : 51-5}

وقد ذكرت الآية الكريمة في سياق حديث المؤلّف عن الإخبار عن الجماعة بما يتعلّق ببعضهم وفي خطابهم بما يتعلّق ببعضهم[38]، حيث أنّ معناه هو : " ثم اتخذ العجل بعض أسلافكم، فإنّ جميع الخلق و السلف لم يتّخذوا العجل إلها و إنما وجد من بعضهم[39] .

لقد أخبر جلّ ثناؤه المخالفين نبيّنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، من يهود بني إسرائيل المخاطبين بهذه الآية عن فعل آبائهم وأسلافهم وتكذيبهم رسلهم وخلافهم أنبيائهم مع تتابع نعمه عليهم وسبوغ آلائه لديهم معرّفهم بذلك أنّهم – من خلافهم محمّدا صلى الله عليه وسلم وجحودهم رسالته مع علمهم بصدقه – على مثل منهاج آبائهم وأسلافهم ومحذّرهم من نزول سطوته بهم مثلما نزل بأوائلهم المكذّبين بالرسل من المسح واللّعن و أنواع النّقمات[40].

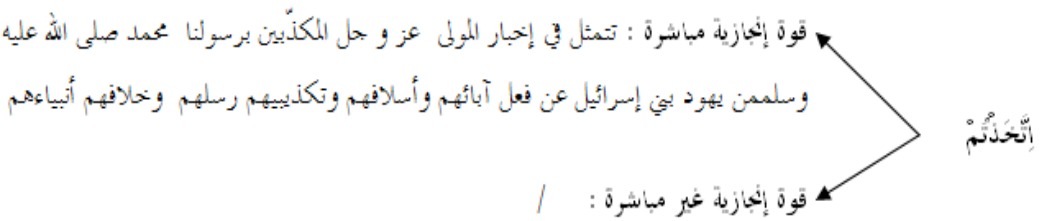

ثانيا: الوصف :

المثال: قوله تعالى : " فَيَأْخُذُكُمْ عَذَاب يَوْم عَظِيم " { سورة الشّعراء : 156 }

ذكر المؤلّف الآية الكريمة في قسم " مجاز اللّزوم " الذي ينقسم لعدّة أقسام من بينها إطلاق اسم المحلّ على الحال فيه، لما بينهما من الملازمة الغالبة، وقد تمّ الاستشهاد بالآية الكريمة في وصف الزّمان بصفة ما يشتمل عليه و يقع فيه، و قد وصف المولى جلّ ثناؤه اليوم بالعظم وهو صفة للعذاب الواقع فيه[41] .

أخذ نبي الله " صالح " على قومه العهود والمواثيق لئن أجابهم إلى ما سألوا (وهو إنزال ناقة من الله عز وجل) ليؤمننّ به وليتّبعنّه فقبلوا بذلك، فصلى النبيّ عليه السلام و دعا الله أن يجيبهم إلى سؤالهم، فأجابهم المولى عزّ وجلّ لذلك وحذّرهم النبيّ عليه السلام من نقمة الله إن أصابوها

بسوء، فمكثت النّاقة بين أظهرهم حينا من الدهر ترد الماء، وتأكل الورق والمرعى وينتفعون بلبنها يحتلبون منها ما يكفيهم شربا وريّا، فلمّا طال عليهم الأمد وحضر شقاؤهم تمالئوا على قتلها وعقرها، فعقروها فأصبحوا نادمين[42].

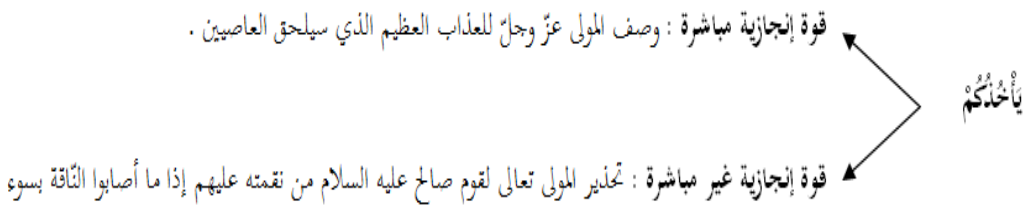

2.3.الإيقاعيات declaratives: و مما ورد منها في المؤلّف نذكر :

أوّلا : الشّكاية :

المثال : قوله تعالى : " إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللهِ " { سورة يوسف : 86 }

وقد ذكرت الآية الكريمة في "قسم الشّكاية " التي يقول المؤلّف أنّها في القرآن الكريم على قسمين ملفوظ بها وغير ملفوظ بها، وهذه الآية هي من الشّكاية الملفوظ بها[43]. لقد أفادت الآية قصر شكوى يعقوب – عليه السّلام – على التّعلق باسم الله، أي يشكو إلى الله لا إلى نفسه ليجدّد الحزن، فصارت الشّكوى بهذا القصد ضراعة و هي عبادة لأنّ الدعاء عبادة، وصار ابيضاض عينيه النّاشئ عن التذكّر النّاشئ عن الشّكوى أثرا جسديا ناشئا عن عبادة[44]. والبثّ هو ما يرد على الإنسان من الأشياء المهلكة التي لا يتهيّأ له أن يخفيها و سمّيت المصيبة بثّا مجازا[45]. والحزن هو الأسف على فائت، وقد اجتمعا ليعقوب – عليه السّلام – لأنه كان مهتمّا بالتّفكير في مصير يوسف – عليه السّلام – و ما يعترضه من الكرب في غربته وكان آسفا على فراقه[46].

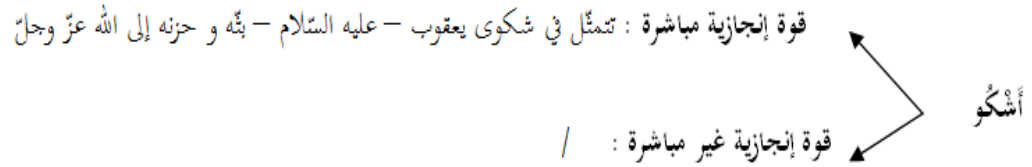

ثانيا:إطلاق العهد والعقد:

المثال : قوله تعالى : " يَأَيُّهَا الذِينَ آَمَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ " { سورة المائدة : 01 }

وقد وردت الآية الكريمة في القسم التّاسع من أقسام المجاز وهو " إطلاق العهد و العقد على الملتزم منهما، وهو في القرآن كثير –حسب ما يرى المؤلّف– وقد عبّر بهذه العهود كلّها عن موجبها و مقتضاها، وهو الذي التزم بها[47] . ويعني بالعهود –حسب المفسّرين– ما أحلّ الله و ما حرّم وما فرض وما حدّ في القرآن كلّه و لا تغدروا و لا تنكثوا، ومنهم من قال : هو ما أحلّ الله وما حرّم، وما أخذه من الميثاق على من أقرّ بالإيمان بالنّبي والكتاب وأن يوفوا بما أخذ الله عليهم من الفرائض من الحلال و الحرام . ومنهم من قال هي ستة : عهد الله، وعقد الحلف، وعقد الشركة، وعقد البيع وعقد النّكاح، وعقد اليمين[48] .

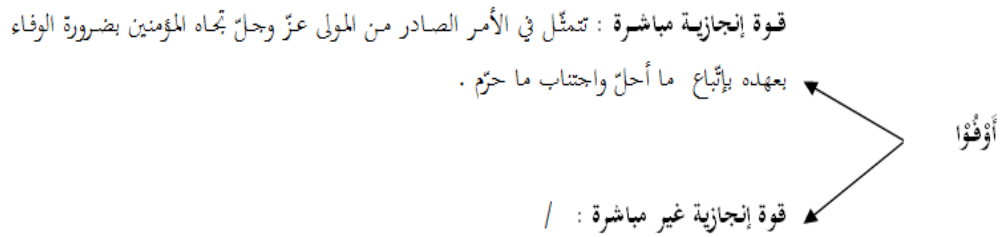

3 . 3 .البوحياتexpressives: وقد ورد منها الآتي :

أوّلا : الاعتذار :

المثال : قوله تعالى : "يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا " {سورة التوبة : 94 }

وقد ذكرت الآية الكريمة في "قسم الاعتذار"، وهو التوسّل إلى محو الذّنب و إزالة أثر الجرم . مأخوذ من قولهم : اعتذرت المنازل، إذا درست[49].

وتفسير قوله عزّ وجلّ، يعتذر إليكم أيّها المؤمنون بالله هؤلاء المتخلّفون خلاف رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، التّاركون جهاد المشركين معكم من المنافقين، بالأباطيل والكذب، إذا

رجعتم إليهم من سفركم وجهادكم، قل لهم يا محمّد : لن نصدّقكم على ما تقولون، لقد أخبرنا الله من أخباركم وأعلمنا من أمركم ما قد علمنا به كذبكم[50]

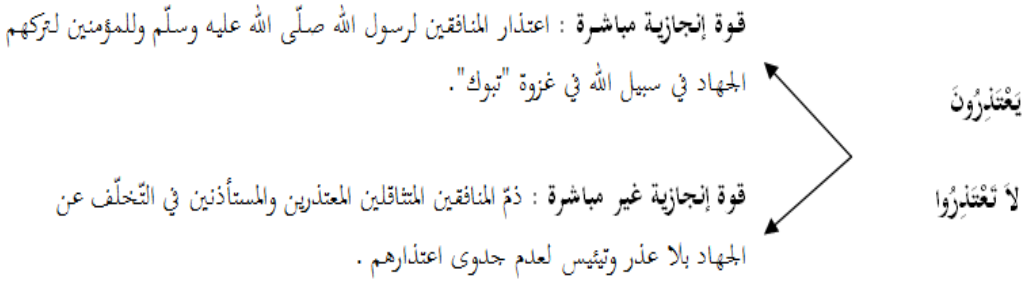

ثالثا : أفعال دالّة على الغضب:

المثال : قوله تعالى : " وَلاَ يُكَلِّمُهُمْ اللهُ وَلاَ يُزَكِيهِمْ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ "{سورة آل عمران:77 }

وقد ذكر المؤلف الآية الكريمة في القسم السابع من مجاز اللّزوم و هو إطلاق اسم المحل على الحال فيه و منه التعبير بترك الكلام عن الغضب، وذلك لأنّ الهجران و ترك الكلام يلزمان الغضب غالبا وذلك مثل قوله تعالى في هذه الآية[51]. تتضمن الآية الكريمة غضب المولى عزّ وجلّ على أهل الكتاب من اليهود، وقد شاع نفي الكلام في الكناية عن الغضب، وشاع استعمال النظر في الإقبال والعناية، ونفي النظر في الغضب فالنظر المنفي هنا نظر خاص، وقوله " لا يزكيهم " أي لا يطهرهم من الذنوب ولا يقلعون عن آثامهم، لأن من بلغ من رقة الديانة إلى حدّ أن يشتري بعهد الله و أيمانه ثمنا قليلا فقد بلغ الغاية القصوى في الجرأة على المولى عزّ وجلّ فكيف يرجى له صلاح بعد ذلك[52] .

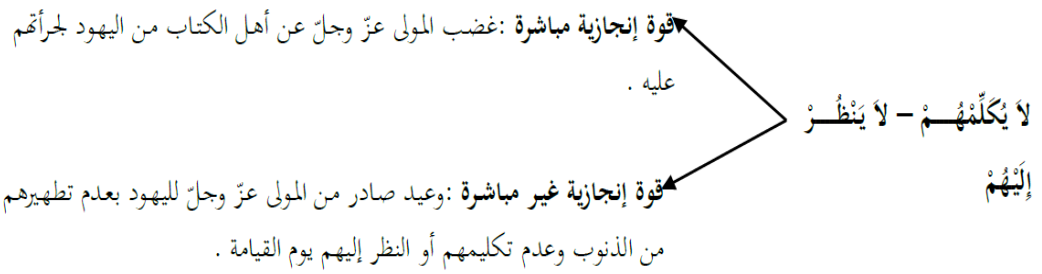

4.3 .الأمرياتdirectives: مما أورده صاحب المؤلف من هذه الأفعال نذكر :

أوّلا :الاستفهام :

المثال : قوله تعالى : " أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ " {سورة الأنبياء : 62 }

وقد وردت الآية الكريمة في قسم " الاستفهام " الذي يرى المؤلف أنه على قسمين : استفهام العالم بالشيء مع علمه به، و مراده بذلك معان ستة : التقرير، الإنكار، المبالغة في الاستحقار، المبالغة في التعظيم، المبالغة في بيان الخساسة، يؤتى بالاستفهام ليقع في النفس عذوبة المستفهم عنه واستحلاؤه . أما القسم الثاني من الإستفهام فهو أن يستفهم عن شيء لم يتقدم له به علم حتى يحصل له به علم . والآية الكريمة حكاية عن قوم نمرود الذين لم يكن غرضهم أن يقر لهم سيدنا إبراهيم عليه السلام بوجود كسر الأصنام و لكن غرضهم أن يقر بأن ذلك منه لا من غيره[53].

لقد نفى سيدنا إبراهيم عليه السلام عن نفسه فعل تحطيم الأصنام بقوله : " بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا "، و هذا نفي مخالف للواقع و لاعتقاده فهو كذب، والكذب منموم و منهي عنه ويرخص فيه للضرورة مثل ما قاله إبراهيم عليه السلام، فهذا الإضراب كان تمهيدا للحجة على نية أن يتضح لهم الحق بآخره و لذلك قال : " أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَالاَ يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلاَ يَضُرُّكُمْ "[54].

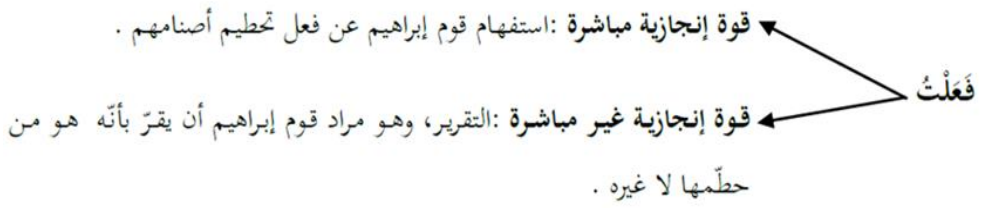

ثانيا :الأمر :

المثال : قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا " { سورة المائدة : 38 }

وقد وردت الآية الكريمة في القسم الرابع وهو " إطلاق اسم الفعل عل غير فاعله لما كان سببا له " وهو أربعة أقسام، حيث استشهد المؤلف بهذه الآية في القسم الثالث وهو " نسبة الفعل إلى الآمر به"، هو يرى أنه إذا كان هذا أمرا للولاة فهو أمر بالأمر بإقامة الحدود، و إن كان أمرا لمستوفى الحقوق أو مباشرها فهو حقيقة[55]. ومعنى الآية لا ترثوا لهم أن تقيموا فيهم الحدود، فإن الله ما أمر بأمر قط إلا وهو صلاح، ولا نهي عن أمر قط إلا وهو فساد، فلا ينبغي أن يفرط المؤمنون في إقامة حكم المولى عزّ وجلّ على السراق و غيرهم من أهل الجرائم الذين أوجب عليهم حدودا في الدنيا عقوبة لهم . لأنه بحكمته قضى ذلك عليهم وعلم بصلاح ذلك لهم ولسائر الأمة[56].

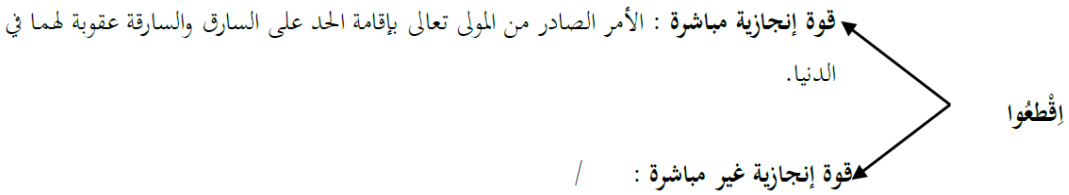

5.3.**الوعديات commissives**: وممّا ورد من هذه الأفعال نذكر:

أولا : أفعال دالّة على الوعد :

المثال : قوله تعالى : "جَنّاتُ عَدْنٍ الّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادِهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدَهُ مَأْتِيًا " {سورة مريم : 61 }

وقد ذكرت الآية الكريمة في قسم "الوعد والوعيد"، والوعد هو إطماع بإحسان في المستقبل وهو على قسمين : متحقّق الوقوع وهو وعد الله عزّ وجلّ، ووعد مرجوٌّ وقوعه وهو وعد العباد والوعد يكون في الخير و الشرّ لكن استعماله في الخير أكثر[57]. وعد المولى عزّ وجلّ عباده المؤمنين بجنّات الخلد وفي ذلك زيادة تشريف وتحسين للجنّات، وتبشير للمؤمنين السّابقين في أثناء وعد المدعوين إلى الإيمان، وتتضمّن الآية تنبيها على أنّها وإن كانت محجوبة عنهم في الدّنيا فإنّها مهيّئة لهم، يدخلونها وعدا من الله واقعا، وهذا تحقيق للبشارة[58].

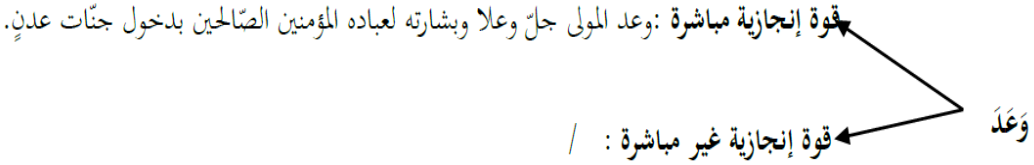

ثانيا : أفعال دالّة على الوعيد :

المثال : قوله تعالى : " آَمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً " { سورة النّساء : 47}وقد استشهد المؤلّف بالآية الكريمة في قسم " الوعد والوعيد "، والوعيد هو تخويف بسوء المجازاة في المستقبل تحذيرًا من الوقوع في المخالفات وفي القرآن الكريم كثير منه[59]. أمر المولى عزّ وجلّ أهل الكتاب بالإيمان بما أنزله على عبده ورسوله محمّد صلّى الله عليه وسلّم من الكتاب العظيم الذي فيه تصديق الأخبار التّي بأيديهم من البِشارات وقد هدّدهم إن لم يفعلوا بطمس وجوههم وردّها على أدبارها، أي أن يجعل وجوههم من قبل أقفيتهم فيمشون القهقرى وأن يجعل لأحدهم عينين من قفاه وأن لا يبقى لهم سمع ولا بصر ولا أثر، وهذا أبلغ في العقوبة والنّكال وهو مثل ضربه الله عزّ وجلّ لهم في صرفهم عن الحقّ وردّهم إلى الباطل ورجوعهم عن المحجّة البيضاء إلى سبل الضّلالة، وقد ذكر قصة أصحاب السّبت الذّين اعتدوا في سبتهم بالحيلة على الاصطياد وقد مسخوا قردة وخنازير، وذكّرهم بأنّه إذا أَمَرَ بِأَمْرٍ فإنّه لا يُخَالَفُ ولا يُمَانَعُ[60].

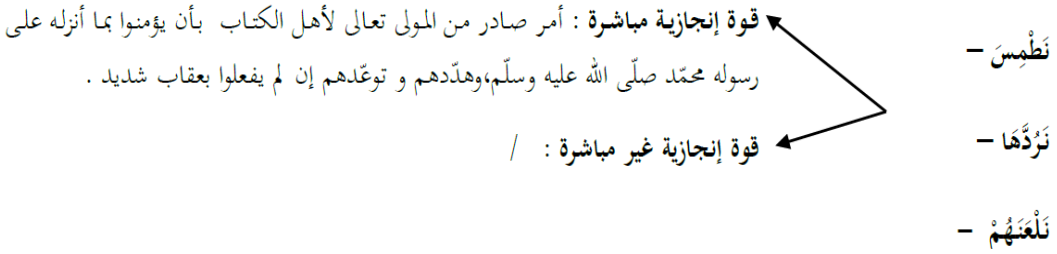

الخاتمة:

إن التّوجه التداولي باختلاف ظواهره استطاع أن يفتح آفاقا جديدة لتحليل مختلف الخطابات سياسية أو دينية أو قانونية أو أدبية سواء كانت شعرية أم سردية أم مسرحية أو رسائلية أو تراثا شعبيا... وقد تجسّدت ظاهرة الأفعال الكلامية في كتاب "مقدمة تفسير ابن النقيب" باعتبارها من الدراسات المهتمة بالمعنى، وربط هذا المعنى بالمقام الذي ورد فيه، كما أبانت عن مختلف الطروحات والقضايا التداولية ذات الاتّصال المباشر بظواهر مثل: سياق الحال، أغراض المتكلم، المقاصد، المناسبة المقامية، مقتضى الحال...أين حقّقت هذه الظواهر مبادئ مثل: القصدية، الإفادة، الحوارية...إلخ .كما حقّقت الإقناع والتّأثير والحجاج والإبلاغ...

وقد اتّسمت المدوّنة بالتّنوع والثّراء حيث حوت بين دفّتيها شواهد من القرآن الكريم والحديث الشّريف والأشعار والأمثال والنّوادر والأقوال المأثورة، وهو ما أدّى إلى تنوّع الأفعال الكلامية في المؤلّف، ف"التقريريات" كالإخبار والوصف، و"الإيقاعيات" كالأفعال الدالة على الشّهادة والإقرار والاعتراف والرؤية والقسم والشكاية والدعاء والوصية وإطلاق العهد والعقد، و"البوحيات" كالأفعال الدالة على الحمد والشكر والرّثاء والتّعزية والغزل والتعجب والمدح والذّم والاعتذار والغضب والتّمني والتّهنئة والتّحية والتّرحيب والتّوسّل والاستعطاف، و"الأمريات" كالاستفهام والأمر والنّهي والنّداء والعتاب، و"الوعديات" كالأفعال الدالة على الوعد والوعيد والإنذار والبشارة والتّرغيب والتّرهيب والتّحذير...

وفي الأخير يمكننا اعتبار نظرية الأفعال الكلامية امتدادا لنظرية الخبر والإنشاء في تراثنا العربي، لذلك يلاحظ بعض الدارسون إمكانية بناء نظرية عربية موازية لنظرية سيرل في الأفعال الكلامية انطلاقا مما قدمه العلماء المسلمون في المجالات ذات الصلة كأقسام الكلام ومعاني الأساليب ...من خلال علوم البلاغة والأصول والنحو والكلام...

المصادر والمراجع:

1- ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن"، تحقيق : زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، ط : 1 – القاهرة، 1415 هـ - 1995م.

2- ابن كثير الدمشقي، " تفسير القرآن العظيم "، تحقيق: مصطفى السيد مُحَمَّد وآخرون، المجلدالعاشر، مؤسسة قرطبة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط:1، جيزة، 1421هـ-2000م.

3- أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، "شرح اللمع"، ج1-ج2، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت، لبنان، 1408هـ-1988م.

4- أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، " تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن "، تحقيق : محمود مُحَمَّد شاكر، المجلدالثاني، مكتبة ابن تيمية، ط:2، القاهرة.

5- أبو يعقوب يوسف بن مُحَمَّد بن علي السكاكي، "مفتاح العلوم"، حققه وقدم له وفهرسه :عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط:1، بيروت، لبنان، 1420هـ-2000م.

6- جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق :شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون ط:1، بيروت لبنان، 1429هـ-2008م.

7- جون لاينز، "اللغة و المعنى و السياق"، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط: 1، 1987.

8- الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان والبديع "، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط:1، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م.

9- طالب سيد هاشم الطبطبائي، "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب"، منشورات جامعة الكويت، 1994.

10- عبد القاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة"، قراءة وتعليق:محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، ط:1، القاهرة، 1991م .

11- مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، " تفسير التّحرير و التّنوير "، ج 13، الدّار التونسية للنشر، 1884 .

12- مسعود صحراوي، " التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي "، دار التنوير، ط : 1، الجزائر، 1429 هـ، 2008.

13- عمر بلخير، "مقالات في التداولية و الخطاب"، دار الأمل، المدينة الجديدة، تيزي وزو، 2013

الهوامش:

[1] مسعود صحراوي، " التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي "، ص75-76.

[2] نفس المرجع، ص76.

[3] ينظر: ابن النّقيب، "مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن"، ص47.

[4] أبو يعقوب السكاكي، "مفتاح العلوم "، ص247.

[5] نفس المصدر، ص248.

[6] مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص76-77.

[7] الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع"، ص20.

[8] نفس المصدر، ص23.

[9] مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص83.

[10] كان العلماء العرب يطلقون "مصطلح الطلب" للتعبير عن مفهوم الانشاء حيث لم يتم الاجماع حوله ولا استعماله إلا نادرا (ينظر: مسعود صحراوي، "التداولية عن العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلاية في التراث اللساني العربي"، ص 80.

[11] الحد: هو عبارة عن تعريف الشيئ بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا (راجع : أبو يعقوب السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص 545).

[12]مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 84-85.

[13]ينظر: الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان والبديع "، ص25-26.

[14]جلال الدين السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، ص570.

[15]مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص87.

[16]نفس المرجع، نفس الصفحة.

[17]الخطيب القزويني، المصدر السابق، ص24.

[18]الخطيب القزويني، المصدر السابق، ص24.

[19] ينظر: مسعود صحراوي، " التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة أفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص 90-92.

[20]عبد القاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة"، ص 71-72.

[21]جون لاينز، "اللغة و المعنى و السياق"، ص15.

[22]أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، "شرح اللمع"، ج2، ص568.

[23]مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 106.

[24]مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص95.

[25]نفس المرجع، نفس الصفحة.

[26]نفس المرجع، ص109-110.

[27]نفس المرجع، ص110.

[28]نال الدكتور أحمد المتوكل شهادة الدكتوراه بجامعة محمّد الخامس، و عنوان أطروحته هو : Réflexionsur la théorie de la signification dans la pensée linguistiquearabe": نقلا عن : عمر بلخير، "مقالات في التداولية و الخطاب"، ص 131

[29]ينظر : عمر بلخير، " مقالات في التداولية و الخطاب "، ص132.

[30]ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب"، ص127 -129

[31]ينظر : نفس المرجع، ص 146 -147.

[32]ينظر : نفس المرجع"، ص156.

[33]ينظر : نفس المرجع، ص156 -164.

[34]ينظر : نفس المرجع، ص 166 .

[35]مسعود صحراوي، "المرجع السابق، ص167.

[36]مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص186.

[37]ينظر :"مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب-دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، ص186-187.

[38]ينظر : ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن "، ص 44 .

[39] يرى المؤلف بأن معنى هذا القول هو كقول امرئ القيس : فإن تقتلونا نقتّلكم و إن تقصدوا لدم نقصد ، و معناه : فإن قتلتم بعضنا نقتّلكم إذ لا يتصور أن يقتلوهم بعد استيعاب جميعهم بالقتل، و هذا الباب كلّه من مجاز الحذف وله قاعدة يتفرّع عليها و هي : إن كان البعض واحدا كان التقدير : و إذ فعل أحدكم و إن كان البعض أكثر من واحد كان التقدير : و إذ فعل بعضكم .ينظر:ابنالنقيب، "مقدمة تفسير ابن النّقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن"، ص44.

[40]: أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطّبري، " تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن "، المجلد الخامس عشر، ص 360 – 361 .

[41]ينظر : ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن "، ص 66.

[42]:ينظر : ابن كثير الدمشقي، " تفسير القرآن العظيم "، المجلّد العاشر، ص 364 .

[43]ينظر : ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن "، ص412.

[44]ينظر : مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، " تفسير التّحرير و التّنوير "، ج 13، ص 44 .

[45] ينظر : أبو بكر القرطبي، " الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان"، ج11، ص 435 .

[46]ينظر : مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، " تفسير التّحرير و التّنوير "، ج 13، ص 45 .

[47]ينظر: ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن "، ص 27 .

[48]ينظر : ابن كثير الدمشقي، " تفسير القرآن العظيم "، ص 08 – 09 .

[49]ينظر :ينظر : ابن النّقيب " مقدمة تفسير ابن النّقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن "، ص 421 .

[50]ينظر : ينظر : أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطّبري، " تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن "، ج14، ص424.

[51] ينظر: ابن النقيب، "مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع واعجاز القرآن"، ص 65.

[52]ينظر : مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، " تفسير التحرير و التنوير، ج3، ص 290 .

[53]ينظر : ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن "، 329-333.

[54]ينظر :مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، " تفسير التحرير و التنوير "، ج17، ص102.

[55]ينظر : ابن النقيب، " مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان و المعاني و البديع و إعجاز القرآن "، ص 42 – 43 .

[56]ينظر: مُحَمَّد بن جرير الطّبري، "تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آيالقرآن"، المجلد العاشر، ص297-298 .

[57]ينظر :ابن النّقيب، " تفسير ابن النّقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن "، ص417.

[58]ينظر: مُحَمَّد الطّاهر ابن عاشور، "تفسير التّحرير والتّنوير"، ج16، ص136-137.

[59] ينظر: ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النّقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن"، ص417-418.

[60] ينظر ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المجلد الرابع، ص 97-99.